

مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٩٢٦

الاثنين، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أباري	(النيجر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إستونيا	السيد ليباند
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد بن لاغة
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد جانغ جون
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد فام
	كينيا	السيد كيماني
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربارا وودوارد
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد تيرومورتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد

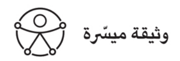
جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

المناخ والأمن







افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

المناخ والأمن

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الأردن وأرمينيا وإسبانيا وأستراليا وإسرائيل وأفغانستان وإكوادور وألبانيا وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وأنتيغوا وبربودا وأندورا وأوروغواي وأوغندا وأوكرانيا وآيسلندا وإيطاليا وبابوا غينيا الجديدة وبالاو والبرتغال وبلجيكا وبلغاريا وبليز وبنما وبوتسوانا وبوركينا فاسو والبوسنة والهرسك وبولندا وترينيداد وتوباغو وتشاد وتشيكيا وتوفالو وتونغا وتيمور – ليشتي وجامايكا والجبل الأسود وجزر البهاما وجزر سليمان وجزر القمر وجزر مارشال وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية الدومينيكية وجمهورية كوريا وجمهورية مولدوفا وجورجيا وجيبوتي والدانمرك ودومينيكا ورواندا ورومانيا وساموا وسان مارينو وسانت لوسيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وسنغافورة والسنغال والسودان والسويد وسويسرا وسيراليون وسيشيل وغابون وغانا وغرينادا وغواتيمالا وغيانا وغينيا وغينيا الاستوائية وفانواتو وفنلندا وفيجي وقبرص وقطر وكابو فيردي وكرواتيا وكندا وكوت ديفوار وكوستاريكا ولاتفيا ولبنان ولكسمبرغ وليتوانيا وليختنشتاين وليسوتو ومالطة ومالي ومقدونيا الشمالية وملديف وموريتانيا وموريشيوس وموناكو وولايات ميكرونيزيا الموحدة وناميبيا وناورو والنمسا ونيجيريا ونيوزيلندا وهايتي وهندوراس وهنغاريا وهولندا واليابان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2021/990، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الأردن، وأرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وأفغانستان، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وأندورا، وأوروغواي، وأوغندا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، وبالاو، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبليز، وبنما، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتشيكيا، وتوفالو، وتونس، وتونغا، وتيمور – ليشتي، وجامايكا، والجبل الأسود، وجزر البهاما، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجزر مارشال، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وجيبوتي، والدانمرك، ودومينيكا، ورواندا، ورومانيا، وساموا، وسان مارينو، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت لوسيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وسيشيل، وغابون، وغانا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وفانواتو، وفنلندا، وفيجي، وقبرص، وقطر، وكابو فيردي، وكرواتيا، وكندا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، ولاتفيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، وليسوتو، ومالطة، ومالي، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريتانيا، وموريشيوس، وموناكو، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، وناميبيا، وناورو، والنرويج، والنمسا، والنيجر، ونيجيريا، ونيوزيلندا، وهايتي، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

والمجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أتكلم باسم أيرلندا والنيجر، وهما المشاركان في صياغة مشروع القرار S/2021/990 المعروض على المجلس للنظر فيه صباح اليوم.

لقد مرت شهور عديدة بذلت خلالها جهود لعرض هذا النص على المجلس اليوم. ومع ذلك، وكما نعلم جميعا، فقد استغرق الأمر سنوات من القيادة والمشاركة من جانب العديد من البلدان للوصول إلى هذه المرحلة. وأشكر الزملاء الحاضرين على مشاركتهم ودعمهم.

نأتي اليوم إلى المجلس لنطلب منه اتخاذ الخطوات الأولى المتواضعة لتعزيز قدرته على البدء في تحمل مسؤوليته عن المسألة الحاسمة بالنسبة لهذا الجيل، وهي تغير المناخ. ويهدف مشروع القرار إلى الاستجابة للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ التي تؤثر على النزاعات المدرجة في جدول أعمال المجلس – لا أكثر ولا أقل. ولا شك لدينا في مدى ملاءمة نظر المجلس في هذا الموضوع. فالبعض يقول إن المجلس ليس المحفل المناسب، وإن المجلس، عند تناوله لتغير المناخ وآثاره، سينشئ عملية منفصلة عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ونحن نختلف مع ذلك بكل احترام وإن كان بحزم.

فمشروع القرار يتعلق بتمكين مجلس الأمن من التصدي لتغير المناخ بالأدوات التي يمتلكها في إطار ولايته. وقد اتخذ المجلس بالفعل خطوات لدمج المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في بعض عملياته التي أصدر تكليفا بها. ومع ذلك فإننا بحاجة إلى القيام بما هو أكثر من ذلك. لقد طال انتظار أن يتحمل الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة المعني بالأمن الدولي المسؤولية عن إدماج المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في جميع أعماله المتعلقة بحل النزاعات ومنعها والوساطة فيها.

ولا يمكن للمناقشات التي جرت في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاق تغير المناخ أن توضح أكثر من ذلك أننا نواجه أزمة مناخية. إنها أزمة الحاضر، وليست أزمة المستقبل فحسب. ويوضح ميثاق غلاسكو للمناخ، الذي اعتمد بتوافق الآراء في الشهر الماضي، أنه، مع ارتفاع درجات الحرارة، ستشكل الآثار الناجمة عن الظواهر المناخية والجوية المتطرفة، فضلا عن الأحداث البطيئة الحدوث، تهديدا اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا متزايدا. ويقر ميثاق غلاسكو بأهمية اتخاذ إجراءات متسقة للاستجابة لحجم الاحتياجات الناجمة عن الآثار الضارة لتغير المناخ. ويجب أن تشمل هذه الإجراءات المتسقة، التي دعا إليها المجتمع الدولي بصورة جماعية، عمل هذا الجهاز المهم. ولا يمكن تصور أن يتجاهل المجلس الأمر.

واليوم، انضم ١١٣ عضوا من أعضاء المنظمة إلى مقدمي مشروع القرار هذا. ومن شأن مشاركة المجلس في هذه المسألة أن تجسد إرادة غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وباعتبارنا عضوا منتخبا هنا لتمثيل مصالح جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فإننا نرى أن من مسؤوليتنا أن نضع مشروع القرار هذا على الطاولة اليوم. لقد سمعنا مباشرة أصوات أولئك الذين يعيشون واقع انعدام الأمن المتصل بالمناخ حول هذه الطاولة، مرات عديدة الآن، وليس أقلها من رئاسة النيجر، التي تمثل بلدا تضرر بشكل مأساوي.

وقد أشير إلى أنه لا يوجد أساس علمي واضح لربط تغير المناخ بالسلام والأمن الدوليين. ونحن نُكذِّب هذا. فالبيانات موجودة ومقنعة. وما يحتاجه المجلس هو إطار لتمكينه من الحصول على هذه الأدلة والنظر فيها. إننا بحاجة إلى فهم أفضل لهذه الصلة. وتجاهل الحقائق أو رفضها لن يحقق ذلك.

فهذه ليست مسألة تواجهها منطقة واحدة فقط أو بلد واحد فقط. وعلينا أن ننظر إليها على الصعيد العالمي، وكذلك في السياقات الإقليمية والقطرية. وبالطبع، فإن العمل الإقليمي مهم. وتسلم منظمات عديدة بأهمية معالجة الآثار الأمنية لتغير المناخ، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنتدى جزر المحيط الهادئ، وجامعة الدول العربية، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والاتحاد الأوروبي. وكل منا هنا اليوم له دور في واحدة أو أخرى من تلك المنظمات الإقليمية، وهو جزء من العمل الجاري هناك. وقد حان الوقت الآن لكي يخطو مجلس الأمن أيضا خطوة للأمام.

وأخيرا، تعتقد أيرلندا والنيجر اعتقادا راسخا أن النظر في مشروع القرار يجب أن يستمر صباح اليوم. فالوقت ليس في صالحنا في أي جانب من جوانب مسألة المناخ. ولا يسعنا أن نتحمل التأخر في معالجة الطرق التي تقوض بها المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ السلم والأمن الدوليين. ومن شأن القيام بذلك أن يضعف قدرة المجلس على معالجة هذه المسألة. وقد شاركت أكثر من ١١٣ دولة عضوا في تقديم مشروع القرار هذا اليوم – وهي أغلبية واضحة من بلدان العالم تشاطرنا

تصميمنا الجماعي على اتخاذ هذه الخطوة المهمة واعتماد مشروع القرار هذا. ولا يشاطر جميع أعضاء مجلس الأمن هذه المسألة، وهم غير متفقين في الرأي، ولكننا نأمل أن نتمكن من الاعتراف بالأساس المشترك في مواقفنا والسماح باعتماد مشروع القرار.

وتتمثل مناشدتنا – وهي مناشدة تؤيدها أغلبية أعضاء الجمعية العامة – في أن يؤيد جميع أعضاء مجلس الأمن هذا النص.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): كما قلنا سابقا ومرارا وتكرارا، إن مشروع القرار S/2021/990، بشأن المناخ والأمن، غير مقبول بالنسبة لروسيا. وسأشرح موقفنا مرة أخرى بالتفصيل.

لم يرغب مقدمو مشروع القرار الاستماع إلى توضيحاتنا ولا يريدون ذلك. لم يرغبوا في الحديث عن هذه المسألة من حيث الجوهر. ولم يرغبوا في الاستماع إلى أي حجج، سواء منا أو من أعضاء آخرين في مجلس الأمن أو من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. إننا نعارض إنشاء مجال جديد في عمل المجلس من شأنه أن يقيم صلة عامة وتلقائية بين تغير المناخ والأمن الدولي، ويحول مسألة علمية واجتماعية واقتصادية إلى مسألة مسيسة.

ويمكن لأحكام مشروع القرار الذي يدمج مثل هذه الصلة بوصفها "عنصرا محوريا في استراتيجيات الأمم المتحدة الشاملة لمنع نشوب النزاعات" (S/2021/990، الفقرة ٢) وفي ولايات بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية أن تصاحبها مجموعة كاملة من العواقب.

أولا، إن تناول تغير المناخ باعتباره تهديدا للأمن الدولي يحول انتباه المجلس عن الأسباب الحقيقية العميقة الجذور للنزاع في البلدان المدرجة في جدول أعمال المجلس. وهذا أمر ملائم للبلدان التي تساعد بنشاط على اندلاع هذه النزاعات أو التي اضطلعت بنشاط عسكري على سبيل تجنب اللجوء إلى ولاية مجلس الأمن، أو هي ببساطة لا تريد تقديم المساعدة العملية اللازمة للبلدان المحتاجة.

ومع ذلك، فإن الموقف المؤسف للعديد من الدول الأضعف، من منظور مناخي، إنما هو نتيجة مباشرة للسياسات الاستعمارية السابقة من الجهات المانحة الغربية. وأود أن أخبرهم مباشرة بمدى اتقانهم في ابتكار هذه الفكرة المتمثلة في لوم الناس على انبعاثات غازات الدفيئة، والشمس والقمر أيضا، والإيحاء بأن المسؤولية تقع على عاتق البلدان النامية نفسها. بيد أنهم لم يتمكنوا من إقناعنا بذلك اليوم.

كما نلاحظ أن شركاءنا الغربيين، الذين يطرحون تغير المناخ كمصدر لعدم الاستقرار السياسي، يفضلون عدم لفت الانتباه في المجلس إلى الجانب الآخر من حججهم، أي التداعيات السلبية للنزاعات وتأثيرها على البيئة. إن فقدان التنوع البيولوجي وإزالة الغابات وتأثير المواد الكيميائية وتلوث التربة نتيجة للنشاط العسكري والتدخل في الشؤون الداخلية للدول هي أمور تتطلب تدابير لإصلاح البيئة على مدى عقود، وهي لا تُسهم على الإطلاق في مكافحة تغير المناخة. ونحن على استعداد للفت انتباه المجلس بنشاط إلى هذه المسألة.

ثانيا، إن عدم استقرار بلدان ومناطق محددة يعزى إلى مجموعة من الأسباب المحددة التي يمكن أن تختلف عن بعضها البعض في تركيبتها وحجمها. ومشروع القرار لا يهدف إلى مساعدة البلدان أو العمل على أي حالة محددة. بدلاً من ذلك، فإنه يتخذ نهجًا عامًا تجاه المناخ، بما يتعارض مع مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد استرعينا انتباه أولئك الذين يريدون تحويل اللوم. ومن الواضح أنهم يحاولون القيام بذلك.

وسأوجه خطابي على وجه التحديد إلى تلك البلدان التي اقتدت بمثال من يحاولون اللوم، فأصبحت تؤمن بأن مثل هذا النهج الأحادي الجانب – أي تقييم كل شيء من خلال عدسة تغير المناخ – قد يحقق الفعالية بطريقة ما. وأود أن أستشهد ببوشكين، شاعرنا الشهير، الذي كتب أفضل من الكثيرين حول موضوع الحب. في إحدى قصائده، كتب: "آه، من السهل خداعي! أنا نفسي أتوق إلى أن أنخدع!"

من الممكن تمامًا أن تكون لدى العديد من البلدان المحتاجة التي تنتظر المساعدة من الجهات المانحة أفكارا خيالية تتعلق بمنقذيها المحتملين. وفي ذلك الصدد، من الصعب تقديم أي نصيحة بخلاف

العودة إلى التاريخ، الذي يوضح، للأسف، أن المانحين قلما يردون بالمثل على النوايا الطيبة. بيد أننا لا نتهم أحدا، بل نحن نبدي قدرا كبيرا من التفهم. فكثير من البلدان ليس أمامها خياربساطة، إنما نفرض عليها نحن المانحون وجهة نظر معينة. وعلاوة على ذلك، فإن الانقياد الأعمى هو دائما أيسر من استكشاف دقائق هذه المسألة أو تلك.

وبالعودة إلى محاولات إنشاء مجموعة كاملة من الولايات للخبراء السياسيين بشأن المناخ، سأشرح بالتفصيل لماذا لا يمكن قبول ذلك. فذلك يعني ضمنا أن حفظة السلام مؤهلون لتقييم أثر تغير المناخ على مواقع محددة بعد خضوعهم لنوع من التدريب في غضون فترة زمنية قصيرة. ويوحي أيضا بأن تُعرض نتائج ذلك التحليل المشكوك فيه – تأثير تغير المناخ على السلام والأمن – على المجلس في تقارير الأمين العام. غير أن نوعية هذه التحليلات، ولا سيما استنتاجاتها، ستكون موضع شك، على أقل تقدير.

وعلاوة على ذلك، فإن هذا النهج سيكون قنبلة موقوتة. والغرض منه هو إيجاد طريقة لإدراج أي بلد تقريبا في جدول أعمال مجلس الأمن إذا اعتبرته جهة ما بلدا غير مرغوب فيه. وستجد تلك الجهة بسهولة ذريعة للقيام بذلك لأن العالم برمته يشعر بوقع تغير المناخ.. ويجب أن تكون بحوث تغير المناخ الحقيقية من اختصاص خبراء المناخ والطقس. ويتطلب هذا العمل التحليلي التدريب المناسب للخبراء والمعدات التقنية والكثير من الوقت.

وسيتفق الأعضاء على أن تكليف العاملين السياسيين بمهمة التوصل إلى استنتاجات سريعة قل تؤدي إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول أسهل من تعزيز نظم الرصد والإنذار المبكر من أجل الاستجابة للكوارث الطبيعية في البلدان النامية، بعيدا عن أي مخططات سياسية، وهو على الأخص أسهل من التوفير الفعلي للأموال التي وعدنا بتقديمها لتلك الأغراض.

ثالثا، إن مكافحة تغير المناخ والتكيف مع آثاره السلبية مسألة تتعلق بالتنمية المستدامة. إن العلاقة بين المناخ والتحديات الاجتماعية والاقتصادية، بصورة أو بأخرى، أيدتها الأغلبية المطلقة للبلدان التي تكلم ممثلوها خلال المناقشات المفتوحة المتخصصة التي نظمتها مؤخرا رئاسة النيجر لمجلس الأمن، ولكنها كانت أشبه بجلسات اللجنة الثانية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولهذا السبب، ينبغي الاضطلاع بالعمل الموضوعي في إطار محافل الخبراء، وأهمها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

إنه لأمر محزن بشكل خاص أن نرى محاولة فرض اعتماد مشروع القرار في الوقت الذي يوجد حاليًا افتقار واضح لتوافق الآراء فيما بين أعضاء مجلس الأمن، حيث تجد البلدان صعوبة في الاتفاق على كيفية تنفيذ اتفاق باريس، كما رأينا في غلاسكو، وعلى التدابير اللازمة حقًا لمكافحة تغير المناخ. يجب أن يوفر جدول أعمال المناخ دوراً موحدًا لضمان النجاح في تنفيذ الأنشطة الفردية والمشتركة، لا زرع الشقاق، خاصة لغايات سياسية.

تعلمون، سيدي الرئيس، أنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن مشروع القرار الذي طرح للتصويت. وقد تلقيتم مجموعة متنوعة من الرسائل من الوفود – الأعضاء وغير الأعضاء في مجلس الأمن على السواء. وكذلك أُعرب عن مواقف مخالفة في وقت سابق خلال المناقشات المفتوحة السابق ذكرها بشأن هذا الموضوع. وندعوكم إلى عدم زرع الشقاق داخل مجلس الأمن بشأن موضوع مهم كهذا. فمن مسؤولية الرئاسة السعي لاتخاذ قرارات فعالة عوضا عن زرع الشقاق.

إننا، بقولنا هذا، لا نرفض هذا فحسب؛ بل نقترح بديلا عن هذا النهج الأحادي الجانب يسترشد بنهج شامل يأخذ في الاعتبار مختلف البلدان والمناطق. وقد أُعجبنا بعدد الدول التي أعربت عن قلقها العميق بشأن هذه المسائل التي تواجهها منطقة الساحل. وكما سبق أن قيل، فإن تلك المنطقة ليست رهينة لمجموعة معقدة من التحديات المناخية فحسب، بل أيضا للتهديدات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تتفاقم بفعل الإرهاب ويجب النظر إليها نظرة كلية، مع إيلاء الاعتبار للظروف الخاصة بالمنطقة. وإذا أردنا حقا أن نكفل مساعدة الأمم المتحدة ومجلس الأمنالتابع لها، فيجب أن نسترشد بذلك النهج الآن وفي المستقبل.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إستونيا وأيرلندا وتونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين وفرنسا وفييت نام وكينيا والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والنيجر والولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

الهند، الاتحاد الروسي

الممتنعون عن التصويت:

الصين

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): حصل مشروع القرار على ١٢ صوتا مؤيدا مقابل معارضة عضوين مع امتناع عضو واحد عن التصويت. ولم يعتمد مشروع القرار بسبب التصويت السلبي لعضو دائم واحد في المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشعر أيرلندا بخيبة أمل عميقة لأن مجلس الأمن لم يعتمد مشروع القرار S/2021/990 بشأن المناخ والأمن. ونأسف لقرار بعض البلدان استخدام حق النقض لمنع اعتماد مشروع القرار الرائد هذا. وكنا نعتقد أن ثقل الأدلة ووضوح الحجة من شأنه أن يحقق توافقا في الآراء في المجلس.

ومع ذلك، وعلى الرغم من أشهر من المشاورات – أؤكد على ذلك، أشهر من المشاورات – والدعم القوي من أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فإن ذلك لم يكن هو الحال للأسف. اليوم كان يمكن أن يمثل نقطة تحول. كان يجب أن يمثل اليوم مرحلة مفصلية. لقد كان اليوم فرصة للمجلس ليعترف لأول مرة بواقع العالم الذي نعيش فيه، وأن تغير المناخ يضاعف من انعدام الأمن ويزيد من عدم الاستقرار. وهذا تهديد حقيقي وقائم لصون السلم والأمن الدوليين. كان بإمكاننا أن نتحمل مسؤوليتنا عن قبول هذا الواقع في عملنا.

وكان من شأن اعتماد مشروع القرار أن يشكل خطوة أولى متواضعة تمكن المجلس والأمانة العامة من تفهم أثر المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ بشكل أوضح، والبدء في طرح الأسئلة الصحيحة والسعي إلى تحديد الإجابات. وبدلا من ذلك، فقد أضعنا فرصة اتخاذ إجراء وتجاهلنا واقع العالم الذي نعيش فيه.

ووجهة نظر أيرلندا واضحة: إن حق النقض مفارقة تاريخية. ونأسف لاستخدام حق النقض في جميع الظروف، كما نأسف أسفا شديدا لاستخدامه اليوم. إن مشاركة غالبية أعضاء الأمم المتحدة – ١١٣ بلدا – في تقديم مشروع القرار الذي رفضه المجلس الآن أمر له دلالته. ويمثل اليوم تذكيرا آخر – وكأننا بحاجة إلى التذكير – بأن مجلس الأمن بحاجة ماسة إلى الإصلاح.

ولم تشرع أيرلندا، مع شريكتنا في الصياغة النيجر، في العملية معتقدين أننا سنشهد استخدام حق النقض. وكنا نعتقد أن ثقل الأدلة سيحقق توافق الآراء في المجلس. وعملنا بلا كلل لتحقيق ذلك. ومن المحزن أننا، على الرغم من المناقشة التي استمرت لأشهر، لم نحقق النتيجة التي أردنا أن نراها نحن و ١١٣ دولة أخرى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ولا نزال نرى أن تقديم مشروع القرار كان عين الصواب. والمناقشات بشأن هذا الموضوع مستمرة منذ ١٤ عاما، ولكن هذه هي المرة الأولى التي يقدم فيها مشروع قرار مواضيعي لاعتماده. لقد كانت اليوم أول فرصة للمجلس ليظهر للمجتمع الدولي أنه مستعد لتحمل مسؤولياته.

وفي معرض عملنا مع البلدان الشريكة داخل المجلس وخارجه في العام الماضي، أصبحنا أكثر اقتناعا من أي وقت مضى بوجوب أن تفهم الأمم المتحدة الآثار الأمنية لتغير المناخ، وأن تتخذ إجراءات بشأنها. إن تأييد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها ١١٣

دولة التي شاركت في تقديم مشروع القرار يدل على توقع غالبية الدول الأعضاء في المنظمة بأن يأخذ مجلس الأمن في الاعتبار المخاطر الأمنية لتغير المناخ في عمليات صنع القرار.

ومن خلال العمليات التي أوصلتنا إلى هذه المرحلة اليوم، عززنا الدعم في الأمم المتحدة ويمكننا أن نحفز العمل للتركيز على هذه المسألة في المستقبل. ومن جانبنا، سنظل ثابتين في التزامنا.

وعلى الرغم من النتيجة اليوم، فلنقُل بوضوح: إن تغير المناخ مدرج بالفعل على جدول أعمال مجلس الأمن. وقد اعترف المجلس بآثاره على السلام والأمن في عدد من السياقات القطرية والإقليمية. ويمكن للمجلس، بل يجب عليه، أن يواصل البناء على ذلك لكفالة التصدي للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ كجزء من عمله.

وستواصل أيرلندا الضغط من أجل اتباع نهج سديد ومتين إزاء المناخ والأمن في جميع مناحي جدول أعمال المجلس.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل النيجر.

نظرا لمسؤولية مجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين، فإنه ملزم بالنظر في جميع الحالات التي لها، أو يحتمل أن يكون لها، تأثير على الأمن العالمي. ويشكل القرار ٢٥٣٥ (٢٠٢٠)، الذي اتخذه المجلس بمبادرة من فرنسا وتونس، مثالا واضحا في هذا الصدد.

وبالنسبة للبلدان الـ ١١٣ التي تؤيد مشروع القرار S/٢٠٢١/٩٩٠ بشأن آثار تغير المناخ على حالات النزاع، توجد صلة واضحة بمعنى أن تدهور المناخ يؤدي إلى تفاقم التحديات الأمنية، ولا سيما في منطقتي الساحل وحوض بحيرة تشاد. وبالنسبة للبلدان غير الساحلية، فإن وجودها ذاته ككيانات جغرافية معرض للخطر. وهذه حقيقة وواقع. ويمكن لقوة حق النقض أن تمنع اعتماد نص، ولكنها لا تستطيع إخفاء ذلك الواقع – تلك الحقيقة.

وخلال المناقشة الرفيعة المستوى بشأن المسألة، المعقودة في ٩ كانون الأول/ديسمبر في المجلس (انظر S/PV.8923)، أظهر البعض قلة الحكمة لدرجة أنه نعتنا بقصر النظر. ونحن على العكس من ذلك، نرى الأمور بوضوح شديد. ولم نتطرق قط إلى حالات انعدام الأمن من حيث آثار تغير المناخ حصرا، كما أننا لم نقلل من دور تلك المحافل التي تعالج هذه المسألة معالجة شاملة بالفعل. ومع ذلك، لا يمكن لأحد أن يمنعنا من القول إن تغير المناخ عامل مفاقم من بين الأسباب الجذرية لانعدام الأمن، لأننا نعيش هذا الواقع كل يوم. ولهذا السبب نصرٌ على ذلك.

وقد ادعى البعض أن إدراج آثار تغير المناخ على الأمن في جدول أعمال المجلس أمر غير ملائم لمقتضى الحال، بالنظر إلى أن هياكل أخرى تعالج هذه المسألة بالفعل. وفي هذه الحالة، لماذا اتخذ المجلس قرارات تتعلق بجائحة مرض كورونا بينما توجد منظمة الصحة العالمية وهي قادرة تماما على ذلك؟ وربما كان الذين لم يؤيدوا مبادرتنا، التي تحظى بتوافق واسع في الآراء بين الدول الأعضاء، هم الذين لديهم قصر النظر. وندرك تماما أن معارضة التغيير التي يمارسها البعض هي السبب الرئيسي الذي يمنع المجلس من الابتكار.

ولبقية أعضاء مجلس الأمن أقول: نحن فخورون بمساهمتنا في إذكاء الوعي بهذه المسألة، التي تؤثر، ليس على الأمن فحسب، بل أيضا على مستقبل كوكبنا. ومتروك للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ولمن سيخلفوننا أن يقدموا مساهماتهم بأنفسهم.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

السيد تيرومورتي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): آخذ الكلمة لتقديم تعليل الهند للتصويت.

إن الهند لا مثيل لها عندما يتعلق الأمر بالعمل المناخي والعدالة المناخية، ولكن مجلس الأمن ليس المكان المناسب لمناقشة أي من المسألتين. والواقع أن محاولة القيام بذلك تبدو مدفوعة بالرغبة في التهرب من المسؤولية في المحفل المناسب وتحويل انتباه العالم عن عدم الرغبة في تحقيق النتائج في المجالات التي يجدر فيها تحقيق النتائج.

وتماشيا مع تقاليدنا المتمثلة في العيش في وئام مع الطبيعة، أعلن رئيس الوزراء مودي، في غلاسكو الشهر الماضي، عن رؤية طموحة للعمل المناخي في شكل خمسة عناصر جوهرية، أو (Panchamrit).

أولا، ستزيد الهند قدرتها في مجال الطاقة غير الأحفورية إلى ٥٠٠ جيغاوات بحلول عام ٢٠٣٠.

ثانيا، ستلبي الهند ٥٠ في المائة من احتياجاتها من الطاقة باستخدام الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٣٠.

ثالثا، ستخفض الهند إجمالي انبعاثات الكربون المتوقعة بمقدار مليار طن من الآن وحتى عام ٢٠٣٠.

رابعا، بحلول عام ٢٠٣٠، ستخفض الهند كثافة انبعاث الكربون في اقتصادها إلى أقل من ٤٥ في المائة.

خامسا، بحلول عام ٢٠٧٠، ستحقق الهند هدف الانبعاث الصفري.

وتحتل الهند الآن المرتبة الرابعة في العالم من حيث القدرة المركبة للطاقة المتجددة. وقد ازدادت الطاقة المولدة من الوقود غير الأحفوري في الهند بأكثر من ٢٥ في المائة في السنوات السبع الماضية ووصلت إلى ٤٠ في المائة من مزيج الطاقة لديها. وإلى جانب ذلك، قدمت الهند أيضا حلولا مؤسسية لتعزيز التعاون على الصعيد الدولي. وأطلقنا التحالف الدولي للطاقة الشمسية والائتلاف من أجل إنشاء بنى تحتية قادرة على الصمود في وجه الكوارث. وتلك مبادرات جديرة بالملاحظة من شأنها أن تحدث تغييرا حقيقيا.

ويعمل العالم على تعزيز الوعي بأن تغيير نمط الحياة يؤدي دورا حاسما، وقد دعا رئيس وزراء بلدي إلى مبدأ نمط الحياة من أجل البيئة كحركة جماهيرية.

واليوم، ربما تمضي الهند قدما في موضوع تغير المناخ بشجاعة وطموح كبيرين، ولكنها تتفهم أيضا التحديات الماثلة أمام البلدان النامية الزميلة، التي تتشاطرها بالكامل، وستواصل التعبير عن شواغلها وتوقعاتها. لقد سعى المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان النامية وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، على مدى العقدين الماضيين في إطار عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، إلى جعل المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة مبدأ أساسيا للعمل المناخي العالمي. وهذا هو جوهر العدالة المناخية.

ولكي نمضي قدما بشكل حاسم، أصبح الحصول على التمويل والتكنولوجيا المتعلقة بالمناخ بأسعار معقولة أمرا بالغ الأهمية. يجب على البلدان المتقدمة النمو أن توفر تمويلا مناخيا قدره تريليون دولار في أقرب وقت ممكن. ومن الضروري رصد التمويل المناخي بنفس الاجتهاد الذي يُرصد به التخفيف من آثار تغير المناخ. والحقيقة هي أن البلدان المتقدمة النمو لم تف بوعودها. فمن المهم بصفة خاصة إدراك ذلك لأن محاولة اليوم لربط المناخ بالأمن تسعى فعليا إلى التعتيم على عدم إحراز تقدم في قضايا بالغة الأهمية متصلة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

كما نشعر بالقلق إزاء الطريقة التي عُرضت بها هذه المسألة على مجلس الأمن. فعلى مدى العقود الثلاثة الماضية تقريبا تفاوضت جميع الدول الأعضاء بشكل جماعي وبتوافق الآراء على هيكل منصف ومفصل لمكافحة كل جانب من جوانب تغير المناخ. ومن خلال التوصل إلى قرارات توافقية بعيدة المدى حاولنا مراعاة المصالح والظروف الوطنية المحددة لبعضنا البعض. والواقع أن تلك العملية الشاملة قد نُفذت وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة هذه التي تقودها الأمم المتحدة، وبمشاركة جميع الدول الأعضاء. وفي المقابل كانت هذه الاتفاقية الإطارية قد استرشدت بأولويات الأعضاء. فهي تراعي الاحتياجات العاجلة للبلدان النامية والتزامات البلدان المتقدمة النمو على حد سواء. وهي تسعى إلى تحقيق توازن بين التخفيف والتكيف والتمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، وما إلى ذلك. وهي في الواقع تأخذ نظرة شاملة لمكافحة منصفة وعادلة لتغير المناخ.

لذلك علينا أن نسأل أنفسنا ما الذي يمكننا القيام به جماعيا بموجب مشروع القرار S/2021/990 ولا يمكننا تحقيقه في إطار عملية

اتفاقية الأمم المتحدة. لماذا يحتاج المرء إلى قرار من مجلس الأمن لاتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ في حين أن لدينا بموجب الاتفاقية التزامات باتخاذ إجراءات مناخية ملموسة؟ الجواب الصادق هو أنه لا توجد حاجة حقيقية لمشروع القرار هذا سوى إخضاع تغير المناخ لسيطرة مجلس الأمن. فالسبب في ذلك هو أنه يمكن اتخاذ القرارات دون مشاركة معظم البلدان النامية ودون الإقرار بتوافق الآراء. وكل ما يمكن عمله باسم صون السلم والأمن الدوليين.

فلنكن واضحين إذن بشأن هذه المسائل اليوم. إذ يتم السعي إلى إقصاء القرارات المتعلقة بتغير المناخ عن سائر المجتمع الدولي الممثل في الاتفاقية وإعطائها بدلا من ذلك إلى مجلس الأمن. ومن المفارقات أن العديد من أعضاء مجلس الأمن هم المتسببون الرئيسيون في تغير المناخ بسبب الانبعاثات التاريخية. وإذا تولى مجلس الأمن المسؤولية عن هذه المسألة فسيكون لعدد قليل من الدول مطلق الحرية في البت في جميع المسائل المتصلة بالمناخ. ومن الواضح أن هذا ليس مستحبا ولا مقبولا.

نحن ندرك أن تغير المناخ قد أثر على حياة الكثيرين وربما حتى فاقم نزاعات في منطقة الساحل وأجزاء أخرى من أفريقيا. إن الهند تظل ملتزمة بالسلم والأمن والتنمية في أفريقيا ومنطقة الساحل، سواء على الصعيد الثنائي أو داخل الأمم المتحدة. والعديد من المشاريع في تلك المناطق الجغرافية تشهد على صدقنا. إلا أن النظر إلى الصراعات من منظور تغير المناخ مضلل. فالتبسيط المفرط لأسباب النزاعات لن يساعد على حلها؛ والأسوأ من ذلك هو أنه يمكن أن يكون مضللا. وهذا هو السبب في أن الهند أيدت مشروع قرار يركز حصرا على منطقة الساحل، إلا أن مقدمي مشروع القرار لم ينظروا فيه لأسباب هم أفضل العالمين بها.

إن مشروع قرار اليوم يحاول تقويض توافق الآراء الذي توصلنا إليه بشق الأنفس في غلاسكو. ولن يؤدي مشروع القرار هذا إلا إلى زرع بذور الشقاق بين سائر أعضاء الأمم المتحدة. وهو يبعث برسالة خاطئة إلى البلدان النامية مفادها أنه بدلا من معالجة شواغلها وتحميل البلدان المتقدمة النمو المسؤولية عن الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية فإننا على استعداد لأن ننقسم وننحرف عن المسار تحت ستار الأمن. مشروع القرار هذا هو خطوة إلى الوراء تبعدنا عن عزمنا الجماعي على مكافحة تغير المناخ. وهو يسعى إلى تسليم تلك المسؤولية إلى جهاز لا يعمل بتوافق الآراء ولا يعبر عن مصالح البلدان النامية. فلم يكن أمام الهند خيار سوى التصويت ضده.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أذكر أنه ينبغي ألا يكون هناك أي لبس بشأن تصميمنا على مكافحة تغير المناخ. فسوف ندعم دائما العمل المناخي الحقيقي والعدالة المناخية الجادة. وسنتكلم دائما عن مصالح العالم النامي، بما في ذلك أفريقيا ومنطقة الساحل، وسنفعل ذلك في المكان المناسب – وهو اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** تأسف النرويج بشدة لعدم اعتماد مشروع القرار S/2021/990 بشأن المناخ والأمن اليوم. إننا نظل ثابتين في موقفنا بأن للآثار الضارة لتغير المناخ علاقة بالنزاعات والسلام ولذلك ينبغي أن تكون لها أيضا علاقة بمجلس الأمن. إن تغير المناخ ليس مشكلة تخص المستقبل. فهو قائم الآن ويؤثر على كل منطقة في العالم.

في المناقشة المفتوحة التي جرت الأسبوع الماضي (انظر S/PV.8923)، استمعنا مباشرة إلى روايات عن الطرق المختلفة العديدة التي يتجلى بها تغير المناخ على أرض الواقع. وكانت هناك دعوات عاجلة إلى مجلس الأمن للنظر في مختلف آثاره على السلم والأمن والتوصية بسبل منع المخاطر المناخية وإدارتها.

لقد مرت ١٠ سنوات منذ أقر مجلس الأمن لأول مرة بتغير المناخ كعامل ناشئ من عوامل الخطر على السلم والأمن العالميين. وقد وجدت بعثات الأمم المتحدة للسلام في ذلك الحين نفسها تعمل في بيئات متزايدة التعقيد، يتعين فيها أخذ التهديدات غير التقليدية في الحسبان، مثل تغير المناخ. والمجلس بحاجة إلى فهم أفضل للآثار المحتملة للضغوط والصدمات المناخية على الجهود المبذولة لبناء

السلام واستدامته من أجل الجاهزية والمرونة وحماية المدنيين، فضلا عن قدرة بعثاته على العمل.

واسمحوا لي أيضا أن أؤكد من جديد أن جدول أعمال الأمن المناخي هو في صميمه جدول أعمال وقائي. إن إدراج المخاطر المناخية في التحليلات والاستجابات لن يؤدي إلا إلى تعزيز جهودنا لبناء السلام وحفظ السلام. والهدف من ذلك هو أن يكون منع نشوب النزاعات والجهود المبذولة للسلم والأمن محصنة من المخاطر المناخية، وليس الهدف الاضطلاع بمهام هيئات الأمم المتحدة الأخرى.

كان من شأن قرار مواضيعي بشأن المناخ والأمن أن يساعد على توجيه عمل مجلس الأمن. وبينما نشعر بخيبة الأمل إزاء نتيجة اليوم إلا أننا سنواصل العمل مع جميع أعضاء المجلس على تحسين فهمنا للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ ونُهُجنا إزاءها.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نأسف بشدة لأن رئاستكم، سيدي، قد طغى عليها الانقسام الذي حذرنا منه. ولكن علينا أن نمضي قدما.

وأكرر التأكيد على أن الاتحاد الروسي، بوصفه عضوا مسؤولا في الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها، إلى جانب الهند والصين، لا يؤيد النهج الذي فرضته الدول الغربية، والذي دفع بالفعل عددا كبيرا من الدول التي تنتظر المساعدة إلى الإيمان به.

يتحدث مقدمو مشروع القرار S/2021/990 عن ١١٣ بلدا تؤيد مشروع القرار. وماذا عن البلدان الثمانين التي لم تؤيده؟ لقد انتقد العديد من الزملاء الإبقاء على حق النقض في مجلس الأمن، قائلين إننا شهدنا مثالا آخر على إساءة استخدامه من جانب روسيا، التي تجاهلت رأي ١١٣ دولة. سأقدم تفسيرا آخر لما حدث.

إن المجتمع الدولي منقسم بشدة بشأن قضايا المناخ. لقد رأينا ذلك في غلاسكو، ولكن الحاجة إلى تحقيق توافق في الآراء أجبرت زملاءنا الغربيين على التصرف بشكل ديمقراطي والنظر في مواقف جميع البلدان. والآن نرى محاولة غير ديمقراطية لتجاهل رأي الدول الأعضاء الثمانين التي لم تؤيد مشروع النص ولفرض موقف الناشطين في مجال المناخ عليها. فمن شأن ذلك أن يكون عملا مثيرا للخلاف الشديد، مما سيؤدي إلى انتكاسة في مكافحة تغير المناخ. وتصويتنا المعارض هو فقط الذي مكننا من وقف هذه العملية، وهو تأمين ضد هذا النوع من السيناريوهات. وهذا أفضل دليل على أن حق النقض جزء من تأمين رئيسي على عملنا والسيناريوهات المماثلة غير المقبولة.

وعلاوة على ذلك، فقد اتضح بمزيد من الجلاء أن سيطرة الدول الغربية على مجلس الأمن، في محاولتها التهرب من المسؤولية عن أفعالها باستخدام المناخ كستار، مفارقة تاريخية. فيجب علينا، في مناقشاتنا لإصلاح مجلس الأمن، أن نعزز صوت البلدان النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وليس الغرب في مجموعه، من أجل تصحيح هذا المسار، ولكننا نسعى إلى إيجاد حل بنهج شامل لا يتمادى في محاولات إلقاء اللوم على الغير.

ونسلم بوجود مجموعة من المشاكل المترابطة المختلفة: تغير المناخ والكوارث الطبيعية والفقر وضعف السلطات المحلية والإرهاب. وهذه أعباء ثقيلة جدا على بعض البلدان والمناطق، وكل حالة فريدة من نوعها. وكما أظهرت المناقشة المفتوحة التي جرت في ٩ كانون الأول/ديسمبر (S/PV.٨٩٢٣)، فإن المجتمع الدولي يركز على جميع الشواغل الحقيقية بشأن منطقة الساحل. والمجلس بحاجة إلى معالجة مناطق أخرى أيضا. وتمشيا مع ذلك النهج اقترحت روسيا، بالاشتراك مع الصين والهند، مشروع قرار بشأن تقديم المساعدة لمنطقة الساحل. ويتضمن مشروع قرارنا، خلافا لمشروع القرار الذي قدمته أيرلندا والنيجر، مجموعة كاملة من المشاكل التي تواجهها المنطقة ويهدف إلى حشد الجهود الدولية، بما في ذلك التمويل، لتقديم مساعدة متعددة الأطراف لمن يحتاجون إليها.

ونحن مستعدون لإقامة علاقة عمل موضوعية وبناءة مع جميع أعضاء المجلس.

السيدة باربارا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): تأسف المملكة المتحدة أيضا لنتيجة التصويت على مشروع القرار S/2021/990.

فقد ظل مجلس الأمن يسعى على مدى أكثر من ٧٥ عاما، عبر آلاف القرارات، إلى التصدي لأكبر التحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين. ومن الواضح أن تغير المناخ من بين تلك التحديات. ففي السنوات القليلة الماضية، لحق توافق الآراء السياسي بتوافق الآراء العلمي في إدراك أن تغير المناخ ناجم عن النشاط البشري وحرق الوقود الأحفوري وأن تلك التغيرات لها تأثير مباشر على السلام والأمن.

والدول الأعضاء التي تقف على الخطوط الأمامية لتغير المناخ، مثل دول منطقة الساحل حيث ترتفع درجات الحرارة بمعدل أسرع بنسبة ٥٠ في المائة من المتوسطات العالمية، تدرك ذلك جيدا. وهي تعرف أن الوقت ليس في صالحنا. والدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث يرتفع مستوى سطح البحر بوتيرة أسرع من المتوسطات العالمية، تعرف أن الوقت ليس في صالحنا. وتعرف الدول الجبلية، التي تذوب أنهارها الجليدية، أن الوقت ليس في صالحنا.

وقد رأينا في المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أن البلدان يمكن أن تعمل معا لاتخاذ إجراءات حاسمة. واليوم، قدم مشروع القرار هذا أكثر من ١٠٠ دولة عضوا، من بينها الكثير من البلدان النامية، علاوة على بلدان خارج مجلس الأمن.

ونرحب بالخطوات التي اتخذها جميع أعضاء المجلس والدول الأعضاء لمكافحة تغير المناخ، ولكن يجب أن تتبع الأفعال الأقوال. فيمكن لمجلس الأمن أن يضطلع بدوره. وسيكون الإبلاغ بصورة أكثر تواترا عن الصلات بين المناخ والأمن بداية طيبة.

فتغير المناخ خطر علينا جميعا. وستكون عواقب التقاعس كارثية. فيجب علينا أن نتصرف الآن. يجب علينا جميعا أن نتخذ إجراء الآن. يجب علينا جميعا أن نعمل الآن. ولذلك، أيدت المملكة المتحدة بقوة مشروع القرار هذا وستواصل دعم المزيد من الإجراءات على نطاق الأمم المتحدة، بما في ذلك في مجلس الأمن، لمكافحة تغير المناخ.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكركم، السيد الرئيس، كمشارك في القيام بالصياغة إلى جانب أيرلندا، على جهودكم لطرح مشروع القرار S/2021/990، كما نشكر عموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على المشاركة في تقديمه.

إن كينيا تشعر بخيبة أمل على استخدام حق النقض. ونحن نعتقد أنه لا يزال بإمكاننا إحراز التقدم على أساس توافق الآراء نظرا لأهمية هذا التدبير. ونحن مستعدون لبذل المزيد من الجهود في هذا الصدد وسنجري اتصالات بشأن مشروع القرار الذي قدمه الوفد الروسي.

لقد صوتت كينيا مؤيدة مشروع القرار S/2021/990، ولكنها لم تشارك في تقديمه، لا لأنها لم تؤيد هدفه، بل لأنها مقتنعة اقتناعا عميقا بأهمية اتخاذ إجراء عادل بشأن تغير المناخ. وكنا نأمل في التوصل إلى توافق في الآراء وقد دعونا له. وتحفظنا على المضي قدما من دون توافق في الآراء جاء من فهم أن هناك مخاطر كبيرة من اعتماد مشروع القرار بدون ذلك الاتفاق الواسع النطاق.

وستتم الاستفادة في السنوات القادمة من الجهود التي بذلها المشاركان في الصياغة، وربما الاتحاد الروسي، ومن الأهمية بمكان أن تحرص الجهود الإضافية على أن يكون مسارها صحيحا، كما سأبين. ولعلم الجميع، نريد أن نبين بوضوح منطق كينيا.

لقد استمعنا بعناية إلى منتقدي مشروع القرار. وحتى وإن كنا نخالفهم في الرأي في بعض النقاط، فقد رأينا أن هناك حججا مهمة قدموها كان من الممكن إدراجها. وبالإضافة إلى ذلك، سعينا إلى التوصل إلى توافق في الآراء لأن ذلك هو الأسلوب الرئيسي لصنع القرار فيما يتعلق بمعالجة تغير المناخ. وهو يعزز اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

وفي المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في غلاسكو، كانت حاجتنا إلى تبني توافق الآراء تعني أنه كان علينا، كجزء من أفريقيا، القبول على مضض، إذ حدث تراجع عن الالتزامات السابقة بشأن العمل المتعلق بتغير المناخ. ففي غلاسكو، نُكِص عن الالتزامات السابقة التي قطعتها البلدان التي كانت اقتصاداتها السبب الرئيسي لتغير المناخ. ووضعت عقبات خطيرة، فيما يتعلق بالحصول على الطاقة والتنمية في طريق البلدان النامية التي تعاني بشكل غير متناسب من تغير المناخ. وحبذا لو تم التصويت على النتيجة في غلاسكو، ولكن ذلك لم يتم. ما الذي حدث للالتزام بتمويل المناخ ومسار التنمية للبلدان النامية في غلاسكو؟

ففي غلاسكو، تبنينا توافقا في الآراء واتفقنا على نتيجة أبقت العملية حية على الأقل، على الرغم من عدم رضانا العميق عنها. ولا بد من القول إن الانتكاسات في غلاسكو أيدها بعض أعضاء مجلس الأمن أنفسهم الذين هم اليوم أقوى مؤيدي مشروع القرار. وذلك يجعلنا نتساءل عما تغير بين غلاسكو وقاعة مجلس الأمن. ما الذي يأملون في تحقيقه بشأن تغير المناخ في مجلس الأمن خارج نطاق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؟ ما هو الالتزام الذي يمكنهم أن يعلنوه الآن بهذه القوة في نيويورك ولم يكونوا قادرين على فعله في غلاسكو؟

يجب أن نتذكر كذلك مقاومة مجلس الأمن المستمرة لاتخاذ إجراءات طموحة لتمكين الأمم المتحدة من دعم البعثات الأفريقية للاستجابة بفعالية للتهديد الإرهابي المتصاعد في مناطق مثل منطقة الساحل. فمن ناحية، تجري مقاومة العمل العادل في مجال تغير المناخ، ومن ناحية أخرى، نشهد مقاومة لاتخاذ إجراءات جريئة ضد الإرهاب. ومع ذلك، يبدو أن هناك حماسا لمشروع قرار يجمع بين تغير المناخ والأمن.

وإذا كان تغير المناخ هو بالفعل إنذارا بالخطر للبشرية، كما قال الأمين العام، وهو بالتأكيد كذلك على المدى القصير بالنسبة لأعضاء مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية، فمن الواضح أنه سيكون تحديا أساسيا للسلام والأمن. ونأمل أن يركز العمل المقبل بشأن هذه المسألة على البلدان المتأثرة بتغير المناخ بقدر التركيز على البلدان التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن التسبب فيه.

وبينما يسعى المجلس إلى اتخاذ إجراءات لحل الحروب التي نشبت جراء تغير المناخ أو حتى الناجمة عن آثاره، ندعوه إلى أن تكون لديه الشجاعة الأخلاقية للتعامل أيضا مع البلدان الرئيسية المسؤولة عن الانبعاثات. ونتطلع إلى إصلاحات مجلس الأمن التي قد تكفل يوما ما أن يتم تمثيل البلدان المتأثرة بتغير المناخ بصورة غير متناسبة بأعضاء دائمين أو يتمتعون بحق النقض.

وستواصل كينيا مناصرة تعزيز العلاقة بين المناخ والأمن. ووفدنا، بوصفه الرئيس المشارك لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن في العام القادم، سيبذل كل ما في وسعه للتمكين من إجراء مناقشات تنطوي على التوازن وتوافق الآراء والطموح. وسندعو أيضا إلى أن تتمتع هذه المسألة بتفاعل أكثر شمولا بين العلوم والسياسات في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والهيئات ذات الصلة، على أمل أن يحظى بتوافق آراء يمكن من قطع التزامات واضحة واتخاذ إجراءات. ونشجع الآن الوفود التي أعلنت أهمية هذه المسألة على أن تعاود مرة أخرى الانخراط بشأن مقترحات أخرى قدمت أو، في الواقع، أن تقدم مقترحات أخرى، يسعد الوفد الكيني النظر فيها على أساس توافق الآراء.

السيد فام (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر فييت نام أيرلندا والنيجر على مشروع القرار الهام (S/2021/990) الذي صوت عليه مجلس الأمن للتو. ولو اعتمد لكان قد وفر إطارا لنظر المجلس في الآثار الأمنية لتغير المناخ على القضايا المدرجة في جدول أعماله، واستجابته لها. كما كان سيسمح للمجلس بدمج المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في عمليات منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع والجهود الإنسانية. وكان يمكن أن يكون خطوة رئيسية إلى الأمام بالنسبة للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، لاتخاذ إجراءات ملموسة بشأن مسألة ملحة تثير قلقا

كبيرا للبشرية وللبلدان والجماعات المحلية والشعوب المعرضة للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ.

وفييت نام من بين البلدان الأكثر عرضة للآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر. لقد كانت مكافحة تغير المناخ أولويتنا باستمرار خلال فترة رئاستنا لمجلس الأمن وقبلها، وستظل كذلك بعد فترة عضويتنا في المجلس وفي المحافل الدولية الأخرى في إطار الجهود الشاملة لدعم العمل المناخي القوي والمجدي. ونتفق على أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لا تزال المحفل الرئيسي والشمولي للتفاوض بشأن العمل المناخي.

بيد أن مسألة متعددة الأوجه على هذا القدر من الأهمية تتطلب الاستعجال وتعزيز الجهود التي يبذلها كل بلد في المنظمة بأسرها، بما في ذلك ما يتعلق بالبعد الأمني. ولذلك، فإنها لا تستبعد دور مجلس الأمن بوصفه الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلام والأمن الدوليين. يجب على المجلس أن يتصدى للتحديات الأمنية لتغير المناخ، بما في ذلك من خلال أكثر أدواته فعالية وهي نظم الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية. وهذا أمر ضروري إذا أردنا أن نعالج بفعالية واستباقية هذا التحدي الحاسم في عصرنا. ولهذا صوتت فييت نام لصالح مشروع القرار. ونشيد بأيرلندا والنيجر على جهودهما في التعامل مع جميع أعضاء المجلس الخمسة عشر وتقديم نص صيغ بعناية. ونأسف أسفا عميقا لعدم تمكن مجلس الأمن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة الهامة في هذه اللحظة المحورية. وكان من شأن وحدة المجلس أن تسهم في استجابة متسقة على نطاق المنظومة للآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك الجوانب المتصلة بالأمن، التي تعتبر حاسمة لضمان السلام المستدام في الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس.

ورغم أن توافق الآراء لم يسد اليوم بشأن مشروع القرار المواضيعي هذا، نظرا لإلحاح هذه المسائل الحاسمة، فإننا نعتقد أنه ينبغي لجميع أعضاء المجلس الالتزام بالمناقشات والتعاون والمشاركة المستمرة بغية التوصل إلى توافق في الآراء. وفي مناسبات عديدة، أظهر مجلس الأمن تضامنه ووحدته ومرونته في اتخاذ إجراءات جماعية في مواجهة التحديات العالمية. لا ينبغي أن يخيب آمال المجتمع الدولي وشعوبه.

وتحقيقا لهذه الغاية، سنواصل المشاركة بنشاط في جميع الأنشطة والمبادرات البناءة للنهوض بجدول الأعمال هذا بروح من توافق الآراء والتضامن والتفاهم المتبادل. هناك تدابير ملموسة يمكن للمجلس وعموم أعضاء الأمم المتحدة اتخاذها لتعزيز العمل الفعال في مجال المناخ.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وفدي النيجر وأيرلندا على جهودهما الرامية إلى دفع هذه المسألة بالغة الأهمية قدما.

وقد منعت روسيا، باستخدامها حق النقض ضد مشروع القرار (S/2021/990)، أهم هيئة في العالم لصون السلام والأمن الدوليين من اتخاذ خطوة صغيرة وعملية وضرورية لمكافحة آثار تغير المناخ.

فأزمة المناخ أزمة أمنية، وهي من أكثر الأزمات إلحاحا في عصرنا. وهي تهديد لكل شخص في كل دولة وفي كل قارة. ولهذا السبب فإن مكافحة أزمة المناخ أولوية قصوى بالنسبة لإدارتنا. وكما قال الأمين العام غوتيريش: إما أن ننهي الأزمة أو تنهينا. ونحن نرفض رفضا قاطعا الفكرة القائلة بأن عمل مجلس الأمن يقوض اتفاق باريس بشأن تغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. بل هو في الواقع يفعل العكس تماما. يمكن لمجلس الأمن، وينبغي له، أن يكمّل الدعم وأن يعزز عملنا الجماعي بموجب اتفاق باريس واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بالطرق الضرورية لمكافحة التهديد الأمني. ومجلس الأمن وحده هو الذي يمكنه أن يكفل إدماج الآثار الأمنية لتغير المناخ في العمل الحاسم المتمثل في منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها وحفظ السلام وبناء السلام والحد من الكوارث والاستجابة الإنسانية. وعلى وجه التحديد، كان من شأن هذا النص أن يشكل خطوة متواضعة ولكنها ذات مغزى نحو تحقيق تلك الأهداف. وقد قدم النص للمجلس خطوات عملية وقابلة للتنفيذ لتزويد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والعديد من هيئات الأمم المتحدة، بما

فيها بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، بأدوات لمعالجة الآثار الأمنية المترتبة على تغير المناخ بشكل أفضل.

ولهذا السبب نشعر بالجزع لأن روسيا منعت المجلس من اتخاذ هذه الخطوة الهامة لمكافحة عواقب أزمة المناخ. ونظرا لضخامة التحدي، فإن اعتماد مشروع القرار هذا كان أقل ما يمكن أن نفعله. واليوم، أدى استخدام حق النقض ضد هذا القرار إلى خذلان العالم، ولا يوجد مبرر لاتخاذ ذلك الإجراء.

ومع ذلك، أود أن أعترف بأن أغلبية أعضاء المجلس صوتوا لصالح مشروع القرار اليوم. وتؤيد أغلبية واضحة من الدول الأعضاء اتخاذ مجلس الأمن لإجراء بشأن هذه المسألة. وحقيقة أن أكثر من ١١٣ بلدا شاركت في تقديم مشروع القرار تشير إلى التأييد الساحق للنص بين أعضاء الأمم المتحدة.

ربما تكون روسيا قد عرقلت مشروع القرار هذا، ولكن حركتنا العالمية لا يمكن وقفها. فالزخم سيبنى فقط من هنا. ولذلك أشكر مرة أخرى جميع الأعضاء الذين أيدوا مشروع القرار والعديد من الأعضاء الذين شاركوا في تقديمه. ويؤكد دعمهم مجددا أنه يجب علينا أن نعالج أزمة المناخ وأثرها على السلام والأمن. وسنفعل ذلك معا، على الرغم من الجهود التي يبذلها البعض لوقفنا.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): امتنع الوفد الصيني عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2021/990 بشأن المناخ والأمن، الذي قدمته أيرلندا والنيجر. وأود أن أشرح موقف الصين من التصويت على النحو التالي:

أولاً، لطالما أولت الصين أهمية كبيرة للتصدي لتغير المناخ، وشاركت بنشاط في جهود التعاون الدولي ذات الصلة، واضطلعت بدور مسؤول وبناء. لقد أسهمنا إسهاماً هاماً في إبرام اتفاق باريس ودخوله حيز النفاذ ومتابعة تنفيذه. وفي الوقت الذي واجه فيه اتفاق باريس نكسات خطيرة، لم تغير الصين رأيها وتصرفت بثبات كناشطة لتنفيذ الاتفاق. كما اتخذت الصين تدابير عملية في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب لبذل قصارى جهدها لمساعدة البلدان الأخرى على مواجهة تحديات تغير المناخ. وفيما يتعلق بمسألة تغير المناخ، ستبذل الصين قصارى جهدها للوفاء بجميع الالتزامات التي قطعتها على نفسها. لقد اتخذت الصين دائماً موقفاً إيجابياً تجاه أي عمل يعطي الأولوية للإدارة البيئية العالمية وللبلدان النامية.

ثانياً، إن تغير المناخ هو نتيجة ثانوية لنمط التنمية غير المستدامة للبشرية منذ الثورة الصناعية. ولا يمكن معالجة هذه المشكلة من أساسها إلا من خلال عملية التحول الأخضر والتنمية المستدامة. من الممكن أن يؤثر تغير المناخ على السلام والأمن، ولكن الصلة بين المناخ والأمن معقدة جدا.

ومن الواضح نسبياً أن التدهور البيئي والجفاف والفيضانات ونقص الأغذية والتوزيع غير العادل للموارد هي أكثر العوامل الملموسة والمباشرة التي قد تؤدي إلى التوترات والنزاعات بالمقارنة مع المفهوم الجزئي لتغير المناخ. وعلى النقيض من ذلك، فإن آلية الانتقال من تغير المناخ إلى المخاطر الأمنية أبعد ما تكون عن الوضوح. ويجب وضع تحليل دوافع العوامل المناخية المتعلقة بالمخاطر الأمنية في سياقين محددين قبل أن يتسنى استخلاص أي أهمية عملية لها.

ولن نتجنب المناقشة الجادة لهذه المسألة، في حين يجب بذل الجهود لتجنب إضفاء الطابع الأمني على مسائل المناخ من جانب أولئك الذين يعتقدون تعسفاً أن تغير المناخ هو التحدي الوحيد للأمن البشري أو أنه التحدي الرئيسي. وهذا ليس موقفاً علمياً. وهو غير مفيد أيضاً للتعاون الدولي في التصدي لتغير المناخ أو من أجل حل فعال للنزاعات. بل على العكس من ذلك، فهو في الواقع قد يخفف من الاهتمام بالقضايا الأساسية، وقد يكون له في الواقع أثر سلبي.

ثالثاً، إن أهم طريقة للتعامل مع تأثير تغير المناخ هي الحد بشكل كبير من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري لحين الوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر الصافي. وفي هذا الصدد، فإن مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة هو حجر الزاوية الذي لا يتزعزع. وبغض النظر عن المنبر أو الزاوية التي تناقش مسألة المناخ من خلالها ويتم التعامل معها، فلا يمكن الخروج عن هذا المبدأ الأساسي. تواجه البلدان

النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية والبلدان الجزرية الصغيرة، صعوبات وحالات خاصة ناجمة عن تغير المناخ. وتقع على عاتق البلدان المتقدمة النمو مسؤولية مساعدتها على تعزيز بناء القدرات وتعزيز قدرتها على الصمود اقتصادياً واجتماعياً.

ولم يتناول مشروع القرار أياً من هذه المسائل الهامة. من الواضح أنه لم يتم السعي إلى مناقشة هذا البعد الأساسي، وهذا ليس منصفاً. ونرى أن مما يثير القلق أننا إذا واصلنا السير على هذا الطريق، فسيكون لدى البلدان المتقدمة النمو أعذار جديدة لعدم تحمل مسؤولياتها التاريخية وعدم الوفاء بالتزاماتها. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بياناً في ٩ آذار/مارس ٢٠٢١، يحدد مقترحات محددة بشأن التوقعات المشتركة للبلدان الأفريقية بشأن قضايا المناخ والأمن. وللأسف، لم تتجسد هذه المقترحات بشكل كامل في مشروع القرار.

رابعاً، إن الحكم على قيمة إجراءات المجلس بشأن مسألة المناخ لا يتوقف على حجم الخطوة التي نتخذها أو مدى الصخب الذي نتحدث به عنها، بل يتوقف على الأهمية العملية لجهودنا. وما نحتاج إليه ليس المزيد من التقارير المكتوبة، بل تدابير ترمي إلى تقديم مساعدة حقيقية للمناطق والبلدان التي تشهد نزاع. إن أكثر ما يقلق البلدان النامية في الوقت الحاضر، وهو ما أكد عليه الأمين العام غوتيريش مراراً وتكراراً، هو أن تنفذ البلدان المتقدمة النمو التزاماتها بجدية في مجالات المناخ والتمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

وما يتعين على مجلس الأمن القيام به ليس استعراضاً سياسياً. فإذا كانت بعض البلدان تولي حقا اهتماماً جيداً لتغير المناخ، فعليها عندئذ أن تدعم المجلس لاستخدام سلطته الفريدة لإنشاء آلية للرصد ومساعدة البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بتعهداتها وضمان احترام التزاماتها.

وإذا طُلب إلى الأمين العام أن يتخذ إجراء، فعليه عندئذ أن يعين مبعوثاً خاصاً جديداً للإشراف على تمويل المناخ وتعزيز نقل التكنولوجيا. ينبغي ألا تكون الالتزامات مجرد كلمات. هذه هي القضية الأكثر إلحاحاً والأكثر أهمية في الوقت الحالي.

وليس صحيحاً أن مجلس الأمن لا يفعل شيئاً بشأن تغير المناخ. وحقيقة الأمر هي أن مجلس الأمن قد تناول بالفعل قضايا المناخ في سياق عدد من المسائل القُطرية المحددة المدرجة في جدول أعمال المجلس. ونحن ندعو إلى أن يواصل المجلس السير على هذا الطريق وأن يعالج قضايا المناخ من منظور السلام والأمن.

ونحتاج إلى دراسة الاستجابات المستهدفة على أساس الفهم الدقيق لآلية المخاطر الأمنية التي يحركها المناخ. لقد كان لتغير المناخ تأثير خطير على منطقة الساحل الأفريقي، وتبحث بلدان المنطقة عن مساعدة عملية من المجتمع الدولي. وقد قدمت الصين وروسيا والهند معاً مشروع قرار يركز على المسائل الأمنية في منطقة الساحل، بما في ذلك تحديات تغير المناخ، التي تهدف إلى الاستجابة بفعالية للشواغل المحددة لبلدان منطقة الساحل. ونأمل أن يشارك أعضاء المجلس مشاركة بناءة في المشاورات بشأن مشروع القرار هذا. ونأمل أيضاً أن يشارك الحاضرون وغير الحاضرين، أي أعضاء الجمعية العامة، في تقديم مشروع القرار هذا. إن التعامل مع قضايا المناخ يحتاج، شأنه شأن الاستجابة للتحديات العالمية، إلى قدر أكبر من التعاون ولكن بالتأكيد ليس إلى المواجهة.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر أيرلندا والنيجر على عملهما في صياغة مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2021/990، ولا سيما على تقديم مشروع معقول وإبداء المرونة بشأن العديد من أحكامه ومعالجة معظم الشواغل التي أُعرب عنها طوال المشاورات، بما في ذلك تلك التي أعرب عنها بلدي.

غير أنه وعلى الرغم من ذلك، فقد تمت عرقلة مشروع القرار، مما أتاح لنا فرصة للتذكير بأن المكسيك لم توافق، منذ إنشاء هذه المنظمة في عام ١٩٤٥، على ما أطلق عليه بصورة غير ملائمة حق النقض (الفيتو)، وقد توقعت المكسيك أن يؤدي ذلك إلى شلل في مجلس الأمن. وهذا لا يشجع الحوار أو المناقشة – بل على العكس من ذلك، فإنه يعوقه.

إن مشروع القرار المعروض علينا يتصدى للتهديد الملح الذي يتعرض له المجتمع الدولي اليوم، كما رأينا قبل أقل من أسبوع خلال

المناقشة المفتوحة التي جرت بشأن المسألة في هذه القاعة (انظر S/PV.8923). ويقرُّ المشروع أيضا بالطابع المحوري لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ويركز على التحليلات الشاملة التي عُهد إلى مجلس الأمن باتخاذ إجراءات بشأنها.

ولهذه الأسباب كلها، تأسف المكسيك لعدم اعتماد مشروع القرار، على الرغم من أنه يحظى بتأييد ١٢ عضوا من أعضاء مجلس الأمن الـ ١٥ ومشاركة ١١٣ دولة عضوا في الأمم المتحدة في تقديمه.

السيد بن لاغة (تونس)**:** أود أن أشكر في البداية إيرلندا والنيجر على التقدم بمشروع القرار الذي تطرق إليه المجلس منذ قليل، وأن أجدد لهما كل الامتنان لما قاما به من جهود من أجل الدفع بهذا المشروع نحو الاعتماد.

ويسجل وفد بلدي أسفه لعدم تمكن المجلس اليوم من اعتماد هذا المشروع. وأسفه لعدم تمكن المجلس مرة أخرى من أن يتكلم بصوت واحد إزاء مسألة ذات بعد دولي شمولي تتعلق بالأمن الجماعي.

لقد صوت بلدي على المشروع المقترح انطلاقا من قناعتنا بأن التغيرات المناخية أصبحت تشكل أحد العوامل المؤثرة في السلم والأمن الدوليين في عديد المناطق، على غرار منطقة الساحل. وإنه من هذا المنطلق أصبح يتعين على مجلس الأمن أخذ هذه التهديدات بعين الاعتبار، بطريقة مندمجة ومنهجية في مقاربته لمعالجة قضايا الأمن والسلم عند الاضطلاع بمسؤوليته الأولى.

لقد سعى بلدي خلال عضويته بمجلس الأمن إلى إدراج مثل هذه التهديدات غير التقليدية على غرار التغيرات المناخية والأوبئة في جدول أعمال المجلس انطلاقا من قناعتنا بخطر هذه الظواهر على الأمن بمفهومه الشامل، وأن المجلس لا يمكنه أن يتغافل عن هذه التهديدات.

وأننا بحاجة إلى تطوير مقاربتنا نحو الأخذ بعين الاعتبار، ارتباط الأمن والسلم بعدة عوامل تساهم في تغذية النزاعات والعنف. ونأمل أن يتواصل العمل ضمن فريق الخبراء وخارجه، من أجل حشد التوافق نحو دور فاعل لمجلس الأمن في معالجة التهديدات المناخية. ونؤكد على ضرورة أن يتم ذلك في إطار التوافق ووحدة المجلس، وفي إطار توزيع الأدوار والتكامل مع بقية أجهزة وهيئات الأمم المتحدة.

السيد ليباند (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*)**:** صوتت إستونيا مؤيدة مشروع القرار S/2021/990، الذي قدمته أيرلندا والنيجر اليوم، وشارك في تقديمه غالبية واضحة من أعضاء الأمم المتحدة لأن آثار تغير المناخ تشكل تهديدا واضحا وخطيرا للسلم والأمن الدوليين، والاستقرار، بل وحتى لوجود الدول في بعض الحالات. ونعتقد اعتقادا راسخا أن لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة دورا حاسما في التصدي للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. ولذلك فإن نتيجة تصويت اليوم مخيبة للآمال.

وكان من شأن مشروع القرار المقدم أن يكفل اتباع نهج أكثر تنظيما ومنهجية، وأن يُوجِد الأدوات اللازمة لتمكين الأمم المتحدة من أداء دورها في منع وحل النزاعات التي تحركها آثار تغير المناخ. ونعلم أنه لا توجد إجابة شافية لدى أعضاء المجلس الذين اختاروا تجاهل تلك التحديات التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وهي المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن.

ولو اعتمد مجلس الأمن مشروع القرار لكان قد بعث رسالة قوية إلى الآلاف من سكان جزر المحيط الهادئ في جميع أنحاء المحيط الهادئ الأزرق الذين ما برحوا يقولون مرارا وتكرارا إن تغير المناخ هو أخطر التهديدات للسلم والأمن في منطقتهم وأكثرها استمرارا. ولكُنَّا أثبتنا أيضا لجميع الآخرين الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ أن أصواتهم مسموعة.

وفي حين توشك فترة عضوية إستونيا بوصفها عضوا منتخبا في مجلس الأمن على الانتهاء، فإننا نكرر التأكيد على أهمية إبقاء هذا الموضوع المهم على جدول أعمال مجلس الأمن، ونناشد ضمير الأعضاء الآخرين الحاليين والجدد مواصلة القيام بذلك.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*)**:** لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠.